

Distr.: General  
31 January 2023  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

### تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان\*

موجز

تقدم اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/49، عرضاً عاماً لحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وتوافي المجلس بأحدث المعلومات عن التطورات والحوادث الحاسمة التي وقعت في عام 2022. ويختتم التقرير باستنتاجات وتوصيات.

وأعدت ورقة غرفة اجتماعات مرافقة لتعكس بمزيد من التفصيل الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها اللجنة<sup>(أ)</sup>.

\* أتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

(أ) متاحة على صفحة اللجنة على الإنترنت ([www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-h-south-sudan/index](http://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-h-south-sudan/index)).



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- مقدمة

- 1- في عام 2016، أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره 20/31، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان لمدة سنة. وفي نيسان/أبريل 2017، مدد المجلس، بموجب قراره 25/34، ولاية اللجنة لمدة سنة أخرى وطلب إلى اللجنة مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان وتقديم تقارير عنها، وتقديم توصيات للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة، وتقديم تقارير وإرشادات بشأن العدالة الانتقالية.
- 2- وأسندت أيضاً إلى اللجنة ولاية تحديد الوقائع والملابسات المتعلقة بادعاءات الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والإبلاغ عنها، وجمع الأدلة المتعلقة بها وحفظها، وتوضيح المسؤولية المترتبة عليها، بغية إنهاء الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عنها. وطلب مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة إتاحة هذه المعلومات لجميع آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك الآليات التي ستُنشأ عملاً بالفصل الخامس من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ويشمل ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان، عند تأسيسها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.
- 3- وفي وقت لاحق، مدد مجلس حقوق الإنسان ولاية اللجنة، في كل مرة لمدة سنة إضافية، في قراراته 19/40 و 27/43 و 23/46 و 2/49. والأعضاء الحاليون في اللجنة، الذين عينهم رئيس المجلس، هم ياسمين سوكا (رئيسة)، وأندرو كلافام، وبارني أفاكو.
- 4- وتتلقى اللجنة الدعم من أمانةٍ يوجد مقرها في جوبا. وفي عام 2022، أوفدت اللجنة عدة بعثات إلى مواقع داخل جنوب السودان. وأوفدت أيضاً بعثة إلى كل من كينيا وأوغندا. واجتمعت اللجنة بعدد من الضحايا والشهود والمسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتلقت إفادات مفصلة من الشهود، وعقدت اجتماعات، ونظمت مناقشات لأفرقة التركيز، وجمعت سجلات سرية. وتُحفظ الأدلة وجميع المعلومات الأخرى المجمعّة في قاعدة البيانات والمحفوظات المؤمّنة والسرية للجنة.
- 5- وأجرى أعضاء اللجنة زيارتين إلى جنوب السودان في عام 2022 وشاركوا في اجتماعات ومؤتمرات مختلفة، بما في ذلك في أديس أبابا التي تستضيف مقر الاتحاد الأفريقي.
- 6- وتُعرب اللجنة عن امتنانها لحكومة جنوب السودان لتيسير مهامها في جنوب السودان، وهي ممتنة للتعاون الذي أبدته حكومات المنطقة إزاءها. وتُعرب أيضاً عن تقديرها لما تلقتّه من مساعدة وإسهامات من الاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومختلف وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والخبراء المستقلين.

## ثانياً- المنهجية

- 7- تركز اللجنة في هذا التقرير، في المقام الأول، على تحديد وقائع وملابسات الحوادث التي وقعت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022. ولا تعكس المسائل المواضيعية المتعلقة بحقوق الإنسان ودراسات الحالات الفردية المفصلة في هذا التقرير حالة حقوق الإنسان

بمجمها في جنوب السودان. بل اختيرت لأهميتها ولتوضيح أوضاع حقوق الإنسان في البلد. وترد النتائج والمراجع المفصلة في ورقة غرفة اجتماعات مرافقة<sup>(1)</sup>.

8- واضطلعت اللجنة بعملها في ظل مراعاة القانون المحلي لجنوب السودان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي ذي الصلة. ووُفّر تحديد الوقائع المتعلقة بجوادث وأنماط سلوك معينة أساس التكيف القانوني لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم بموجب قانون جنوب السودان والجرائم بموجب القانون الدولي.

9- واعتمدت اللجنة معيار وجود "أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد" كمعيار للإثبات. واسترشدت في عملها بضرورة جمع الأدلة وحفظها وفقاً لمعيار يدعم آليات المساءلة في المستقبل، بما في ذلك المساءلة الجنائية.

10- وحيثما وجدت اللجنة معلومات تربط الجناة المزعومين بانتهاكات محددة وكافية لتبرير إجراء تحقيقات أو ملاحقات جنائية في المستقبل، قامت اللجنة بجمع هذه الأدلة وحفظها بسرية تامة. وفي الحالات التي لم تتوفر فيها معلومات كافية لتحديد الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات أو الجرائم، وكانت الأفعال أو حالات التصير تدرج ضمن مسؤولية أجهزة أو مكاتب تابعة لحكومة جنوب السودان، جرى تحديد الدولة باعتبارها الجهة المسؤولة عن ذلك. وحيثما كانت جماعة مسلحة أو قوة أمنية ضالعة في الأفعال، جرى تحديد تلك الجماعة أو القوة باعتبارها المسؤولة.

11- واستخدمت اللجنة أفضل الممارسات الدولية لنقصي الحقائق، بما يكفل سلامة الشهود وأمنهم ورفاههم وسرية العملية. ولم تُستخدم سوى المعلومات التي منحت المصادر موافقتها المستتيرة بشأنها والتي لن يؤدي كشفها إلى التعرف على مصادرها على نحو يُلحق ضرراً. وتوجّه اللجنة شكرها إلى الضحايا والشهود الذين أطلعوها على ما مروا به من تجارب. واسترشدت اللجنة في جميع الأوقات بمبدأي السرية و"عدم الإضرار".

## ثالثاً - التطورات السياسية والأمنية

12- يمر جنوب السودان، منذ توقيع اتفاق السلام المنشط في عام 2018، بمرحلة انتقالية سياسية غير مستقرة تنسم في كثير من الأحيان بنزاعات سياسية عنيفة وتحديات أخرى، مما أدى إلى عرقلة تنفيذ العمليات السياسية والأمنية الأساسية إلى حد كبير، فضلاً عن آليات العدالة الانتقالية. وفي 2 آب/أغسطس 2022، وافقت أطراف اتفاق السلام المنشط على تمديد الاتفاق لمدة عامين، مما أدى إلى تأجيل الانتخابات إلى أواخر عام 2024. وفي جميع أنحاء البلد، لا يزال شعب جنوب السودان يواجه ظروفاً قاسية جداً في مجال حقوق الإنسان وعلى صعيد الوضع الإنساني، وقد تفاقمت هذه الظروف نتيجة لاستمرار النزاع والعنف المسلح. ومع ذلك، فإن التمديد يتيح فرصة لاختتام العمليات الرئيسية للاتفاق المنشط بمصادقية، والبدء بتفكيك ثقافة الإفلات من العقاب الراسخة، وإعادة البلد إلى مسار موجّه صوب الاستقرار والازدهار بعد سنوات من النزاع.

13- وتسببت الإخفاقات على مستوى القيادة في حالات تأخير تنفيذ الاتفاق المنشط، كما كانت وراء تداعيات خطيرة أخرى. وشهدت ولايات كثيرة، مرة أخرى، مظاهر العنف التي بدت وكأنها نزاع مسلح. واتسم العنف بشكل شبه دائم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان استهدفت المدنيين وتسببت في حركات نزوح جماعية في ولايات الوحدة وأعالي النيل وجونقلي. وأدى استمرار انعدام الأمن إلى النزوح المطوّل

(1) متاحة على صفحة اللجنة على الإنترنت ([www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-h-south-sudan/index](http://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-h-south-sudan/index)).

في عدة ولايات أخرى، وكذلك في بلدان مجاورة. ويشكل العنف الدائم أحد الأسباب الجذرية للأزمة الإنسانية المروعة القائمة في جنوب السودان. ويعاني أكثر من نصف السكان من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد<sup>(2)</sup>. ويواجه الملايين صدمات نفسية عميقة، ومعظمهم يعانون من الجوع.

14- وخلال عام 2022، تعرضت عملية السلام برمتها للتهديد في عدة مناسبات بسبب العنف السياسي الذي برز على المستوى دون الوطني، بمشاركة نشطة من الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، في أوائل عام 2022، قاد مسؤولون حكوميون في ولاية الوحدة هجمات ضد مواقع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، لكنهم لم يواجهوا أي عقوبات من جوبا. وفي أوائل آذار/مارس، حذّر رئيس آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من أن وقف إطلاق النار قد ينهار. وبعد فترة وجيزة، علّق الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مشاركته في آليات رصد وقف إطلاق النار والاتفاق المنشط، مشيراً إلى الهجمات التي شُنّت على مواقع تجميع أفرادها في ولايتي الوحدة وأعالي النيل. وفي أواخر عام 2022، نشأ عن تصاعد النزاع في ولايتي جونقلي وأعالي النيل خطر دفع الأطراف الرئيسية في الاتفاق المنشط (ذات الأصول العسكرية الكبيرة) إلى مواجهة مباشرة. وعلى صعيد آخر، في كانون الأول/ديسمبر 2022، سلّط العنف وحركة النزوح في منطقة بيبور الإدارية الكبرى بولاية جونقلي الضوء على التحديات الأمنية المستمرة التي يفرضها رعاة الماشية المسلحون المنحازون إثنياً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، انسحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المشارك في الحكومة من "محادثات روما"، التي تشارك فيها فئات معارضة من خارج الاتفاق المنشط، بما في ذلك جبهة الخلاص الوطني<sup>(3)</sup>، على أساس أن الأطراف غير الموقعة تستخدم المحادثات لكسب الوقت والاستعداد للحرب.

15- ومن الجدير بالذكر أنه في 3 نيسان/أبريل 2022، استقرت أطراف الاتفاق المنشط على هيكل القيادة الموحدة للقوات الموحدة اللازمة. وفي وقت لاحق، انضم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من جديد إلى آليات رصد السلام. وجرى أول حفل "تخرّج" لهذا الجيش الوطني الجديد، الذي يضم جنوداً من الفئات الموقعة، في جوبا، في 30 آب/أغسطس. وتبع ذلك حفلات تخرّج في عدة ولايات أخرى، بما في ذلك أعالي النيل، حيث قام آلاف الخريجين في 21 تشرين الثاني/نوفمبر بعرضٍ وهم يحملون العصي. وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2023، كان عدد الخريجين والجدول الزمني لنشرهم وتخصيص الموارد من بين القضايا التي لم يتم حلّها بعد. وأسهم استمرار نقص الاستثمار في العناصر الحيوية لإصلاح قطاع الأمن، وفي التسريح، في استغلال الجنود والمقاتلين السابقين للمجتمعات المحلية، وما شجّعهم في ذلك هو مناخ الإفلات من العقاب. ويفتقر جنود القوات الموحدة اللازمة حالياً إلى المؤن الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ولاحظت اللجنة أن عدم توافر الغذاء والمرتببات يؤدي إلى قيام الجنود بانتهاك حقوق الإنسان لشعب جنوب السودان، بدلاً من حمايته.

16- وفي المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، تأثرت عملية إقرار القوانين وشرعيتها عندما قاطع ممثلو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المناقشات اعتباراً من منتصف حزيران/يونيه 2022، مما أسهم في حالات التأخير على الصعيد التشريعي. وفي النهاية، تم حل النزاع المتعلق بمشروع تعديل قانون الأحزاب السياسية، وأقر مشروع القانون في آب/أغسطس، وتلاه في تشرين

(2) Integrated Food Security Phase Classification, "South Sudan: IPC acute food insecurity and malnutrition analysis, July 2022–July 2023" (23 November 2022) <https://www.ipcinfo.org/> متاح على [https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user\\_upload/ipcinfo/docs/IPC\\_South\\_Sudan\\_Acute\\_Food\\_Insecurity\\_Malnutrition\\_22July\\_23July\\_report.pdf](https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_South_Sudan_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_22July_23July_report.pdf).

(3) لا ينطبق على النص العربي.

الأول/أكتوبر مشروع قانون عملية وضع الدستور. وعلى أساس خارطة طريق آب/أغسطس 2022 لتمديد الاتفاق المنشط، من المقرر أن يتم وضع الدستور في الفترة من آب/أغسطس 2022 إلى آب/أغسطس 2024، مما يترك شهرين لمواءمة القوانين الانتخابية قبل إجراء الانتخابات الوطنية.

17- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، بدأ نفاذ قانون عملية وضع الدستور. وهو ينص على إجراء مشاورات واسعة وشاملة لشعب جنوب السودان في إطار عملية وضع الدستور. وخلال العام، شرعت الحكومة في عملية تشاور عامة من أجل وضع قانون لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح. ويمكن الاسترشاد بالخبرة المكتسبة من هذه العملية، ولا سيما الجهود الرامية إلى كفالة تمثيل واسع للفئات، في إطار تصميم مشاورات وضع الدستور. كما أبرزت المشاورات المتعلقة باللجنة أعلاه الحاجة إلى بيئة آمنة وموارد كافية من أجل التوعية العامة الفعالة في الوقت المناسب، ومشاركة اللاجئين، والمجتمعات المحلية في المناطق النائية، والفئات المهمشة الأخرى على قدم المساواة.

18- ويتيح تمديد الاتفاق المنشط لمدة سنتين فرصة هامة للقيادة السياسية في المرحلة المقبلة، ولا سيما في المجالات الحاسمة الأهمية من قبيل الترتيبات الأمنية، ووضع الدستور، والعمليات الانتخابية، وعملية العدالة الانتقالية. وسيطلب كل منها تعزيز المشاركة الإقليمية والدولية. ويمثل اتباع نهج كلي للعدالة الانتقالية، على أساس الاتفاق المنشط، عاملاً ضرورياً لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب على نطاق واسع، باعتبارها محركاً رئيسياً للنزاع على نحو ما وثقته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان على مدى عدة سنوات حتى الآن.

## رابعاً- حيز المجتمع المدني

19- وثقت اللجنة تقلص الحيز المتاح لمشاركة المجتمع المدني لعدة سنوات، وقدمت تقارير عن ذلك. ولم تتحسن الحالة خلال هذه الفترة؛ بل إنها ازدادت سوءاً. إذ لا يزال الحيز المتاح للمجتمع المدني للمشاركة في الحياة العامة عرضةً لهجوم على نطاق واسع من جانب الدولة، التي تهاجم قواتها الأمنية باستمرار الأشخاص المشاركين في الأنشطة المدنية المشروعة. وأدى هذا القمع وجو الخوف الناتج عنه إلى خنق النقاش العام، مما يمثل فشلاً لمشروع التحول الديمقراطي حتى الآن.

20- والأعمال البسيطة من قبيل تنظيم الاجتماعات في الأماكن العامة، وإنشاء العرائض وتداولها، وحضور الاحتجاجات السلمية، والاضطلاح بأنشطة صحفية منتظمة، تجذب المضايقات الشديدة لأصحابها أو احتجازهم أو تعذيبهم أو تهديدهم بالقتل. وتتدخل الدولة تدخلاً شديداً في كل جانب من جوانب أنشطة المجتمع المدني، بوسائل منها فرض قيود على إمكانية عقد اجتماعات، والمراقبة المعتادة، والتخويف الروتيني. ويتعرض أفراد الجمهور العام للاحتجاز التعسفي والتعذيب والتهديد بالقتل انتقاماً من تعليقاتهم في وسائل التواصل الاجتماعي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. ويُحتجز المعلمون وغيرهم من الموظفين العموميين ويُفصلون من عملهم بسبب إنشاء عرائض وتنظيم احتجاجات عامة تدعو إلى تحسين الخدمات العامة ودفع المرتبات التي تأخرت طويلاً.

21- ويتعرض الصحفيون لمضايقات شديدة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتهديدات بالقتل. ويعيش بعضهم مختبئاً بينما فرَّ البعض الآخر من البلد. ويتعرض المراسلون الصحفيون لسوء المعاملة والاستجواب ويُجبرون على تسليم معداتهم وكشف مصادره السرية. وتلقى مراسلون تهديدات بعد نشر تعليقات عمدة جوبا الذي تغاضى فيها عن إطلاق النار على المحتجين واستخدام الرصاص الحي في الاحتجاجات. وأدى مجرد تغطية الإجراءات البرلمانية إلى تنفيذ اعتقالات من جانب أفراد جهاز الأمن الوطني.

22- ولخوف الحكومة من النقاش العام وعدم تسامحها مع النقد جذور عميقة. وفي ختام الاستعراض الدوري الشامل لجنوب السودان الذي أجره مجلس حقوق الإنسان في عام 2022، رفضت حكومة البلد توصيات محددة لضمان وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأفراد المشاركين في الأنشطة المدنية.

23- ويمرّ جنوب السودان بمنعطف حرج في مرحلته الانتقالية. غير أن القمع ومناخ الخوف سيقوّضان بشدة احتمالات المشاركة العامة المجدية في وضع الدستور، والعدالة الانتقالية، والانتخابات الوطنية، وتحقيق نتائج ذات مصداقية بشأن هذه المسائل. وفي غياب بيئة يستطيع فيها المواطنون تكوين الجمعيات علناً ومناقشة مستقبل بلادهم بحرية، لن تتكامل المرحلة الانتقالية بالنجاح.

## خامساً- الحالة الإنسانية

24- كان أكثر من 74 في المائة من سكان جنوب السودان بحاجة إلى مساعدات إنسانية داخل البلد في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة عن العام السابق. وكان طفل من بين كل ثلاثة أطفال يعاني من سوء التغذية المزمن. وتقلص حجم تقديم المعونة، بينما زادت احتياجات السكان. وأدت أوجه النقص في التمويل العالمي، نتيجة للنزاع المسلح في أوكرانيا، إلى قيام برنامج الأغذية العالمي بإجراء مزيد من التخفيضات في حجم المساعدات المنقذة للحياة. وكانت الظروف في كثير من مخيمات النازحين مروّعة، ولا سيما في ولايتي الوحدة وأعلي النيل، حيث تسببت الهجمات العنيفة على المدنيين في نزوح جماعي. كما تأثر اللاجئون في المقاطعات المجاورة بتخفيض حجم المساعدة الإنسانية.

25- وأدى النزاع إلى تفاقم أزمة الغذاء في الولايات الست التي كان الناس يعانون فيها من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي بلغ مستوى حالات الطوارئ. وكثيراً ما كانت الهجمات على السكان المدنيين مصحوبة بنهب وتدمير المنازل وأصول سبل العيش. وأجبر الناجون من هذه الهجمات، ولا سيما النساء والفتيات، على العيش على الأغذية البرية وزنابق الماء أثناء اختبائهم من المهاجمين، ثم اضطروا إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

26- وتعرّض موظفو ومرافق وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تقدم المعونة الإنسانية للهجمات، بما في ذلك الكمائن على جوانب الطرق، والعقبات البيروقراطية التي تفرضها الدولة. ولا يزال جنوب السودان أحد أخطر الأماكن في العالم بالنسبة لموظفي الإعانة، حيث قُتل تسعة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على الأقل في عام 2022. وكثيراً ما عرقلت جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الحكومية، إيصال المساعدات الطارئة في الوقت المناسب. وتسببت هذه الأنشطة في تعليق نقل الأغذية الحيوية عبر نهر النيل الأبيض. وهوجمت بعض المستوطنات ونُهب بعد وقت قصير من توزيع الأغذية.

27- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أفادت التقارير أن أكثر من مليون شخص تضرروا من الفيضانات، مما يبيّن النطاق الذي يؤثر فيه الطقس على سبل العيش ويدفع إلى النزوح. وشهدت أجزاء من البلد، للسنة الرابعة على التوالي، فيضانات مرتبطة بحالة الطوارئ المناخية العالمية. ومع ورود تقارير تفيد بأن عشرات الملايين من الدولارات المخصصة في إطار المساعدات الحكومية للاستجابة للفيضانات قد اختلست، تم فصل وزير الشؤون الإنسانية، بيتر ماين ماجونجديت، من منصبه، في تشرين الثاني/نوفمبر.

## سادساً - الاقتصاد السياسي

28- على الرغم من أن البلد غني بالموارد الطبيعية، فقد أخفقت الدولة عموماً في تقديم الخدمات الحكومية الأساسية اللازمة لتمكين السكان من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الغذاء والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية الكافية والتعليم الأساسي. ويتبين ذلك من خلال الطلبات التي قدمها البلد للحصول على ثلاث جولات من التمويل الطارئ من صندوق النقد الدولي في غضون ثلاث سنوات. وهذا التمويل الطارئ ضروري، لأن الفساد، وسوء الإدارة الاقتصادية، والاعتماد على الواردات، كلها عوامل لم تترك للبلاد المرونة الكافية للتعامل مع الصدمات غير المتوقعة. وتشمل الصدمات الأخيرة انخفاض سعر النفط الذي كان مرتبطاً بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والمستويات المرتفعة للتضخم العالمي، والفيضانات المستمرة في المناطق المنتجة للنفط.

29- ويجب على الدولة، للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وللاستثمار في السلام المستدام، أن تعزز وسائل إدارتها المالية العامة، وأن تتخذ خطوات مجدية في محاربة الفساد وتزويد من حجم إيراداتها غير النفطية. وفي غياب التحسينات الفورية في هذه المجالات، ولا سيما تحويل مسار الأموال العامة، من المرجح أن يواجه جنوب السودان تخفيضات في المعونة الأجنبية والمساعدة الإنمائية. وسيكون لذلك عواقب مباشرة على السكان، حيث إن البلد يفتقر بالفعل إلى الموارد اللازمة لتمويل الخدمات الأساسية. ولا يحصل حالياً سوى 7 في المائة من السكان على الكهرباء. ولا يسع المستشفيات في كثير من الأحيان لتقديم الخدمات الحيوية، ويُعزى ذلك جزئياً إلى حالات انقطاع التيار الكهربائي ونقص الإمدادات الطبية. وفي بعض المناطق، استولى التجار على أراض تابعة لمدارس البلد.

30- وتُشكل المتأخرات المتزايدة باستمرار في مرتبات القطاع العام التزاماً آخر لم يتم الوفاء به ونتيجة مباشرة للفساد ولسوء الإدارة الاقتصادية اللذين لا يواجهان رادعاً. ويكافح الموظفون العموميون في جنوب السودان لإعالة أنفسهم وأسرهم، ويضطر الكثيرون منهم إلى الانخراط في أعمال الابتزاز وفرض الضرائب غير القانونية، مما يشكل حاجزاً إضافياً أمام الحصول على الخدمات. كما أن ما يُعرف بـ "اقتصاد نقاط النقش"، الذي يطالب فيه أفراد قوات الأمن بمدفوعات لتسهيل مرور البضائع، يزيد من تكلفة المعونة - إما بسبب الرشاوى المقدمة أو بالتسبب في قيام المنظمات بتسليم المعونة عن طريق الجو - وهو ما يقلل بالتالي من حجم المساعدات التي يتلقاها سكان جنوب السودان.

31- وتمثل معالجة الأبعاد القائمة على النهب ضمن الاقتصاد السياسي قضية ملحة من قضايا حقوق الإنسان. وفي حال عدم إدخال تحسينات على هذه المجالات، ستظل الدولة عاجزة عن الوفاء بمجموعة من الالتزامات تجاه مواطنيها، بما في ذلك ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، بينما يُتوقع أن تغطي الجهات المانحة الدولية هذا العجز. وعلى نحو ما أوضحت اللجنة من قبل، فإن سوء تخصيص الموارد وتحويل مسارها يؤججان أيضاً المنافسة السياسية، ويحرّكان النزاع وما يرتبط به من انتهاكات لحقوق الإنسان<sup>(4)</sup>.

(4) انظر ورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية ذات الصلة في جنوب السودان، المتاحة على <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoHRSouthSudan/A-HRC-48-CRP.3.pdf>

## سابعاً - العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

- 32- لقد دأبت اللجنة على الإبلاغ عن الطابع الواسع النطاق والمنهجي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي يمارس إزاء النساء والفتيات في جنوب السودان<sup>(5)</sup>. وإن الانتهاكات الجارية راسخة في الطابع المجنّس للسلامة والأمن في البلد، ويعاني الكثير من النساء والفتيات من النزاع من خلال العنف الجنسي. ومع ذلك، لم يجر بعد إدراك حجم هذا العنف إدراكاً كاملاً نتيجةً للنقص الهائل في الإبلاغ عن الحالات بسبب الخوف من الانتقام والوصم والتهديدات للسلامة والأمن، وهذا يشمل أسراً ومجتمعات محلية بأكملها.
- 33- ووصفَ شهود وناجون متعددون كيفية تعرض النساء للعنف الجنسي بشكل متكرر. وفي ولاية الوحدة، تحدثت النساء إلى اللجنة عن تعرضهن للاغتصاب والاغتصاب الجماعي في الأعوام 2013 و2016 و2018 و2021، ومجدداً في عام 2022.
- 34- وأثناء الهجمات التي تُشن على السكان المدنيين، كثيراً ما يفِر الرجال خوفاً من التعرض للقتل، بينما تبقى النساء والأطفال أو يختبئون في الأدغال والطرق المائية القريبة. ونتيجةً لذلك، يُصبحون أكثر عرضةً للأذى الجسدي. وعلى هذا النحو، يتعرض أفراد المجتمع المحلي نفسه للأذى بشكل مختلف، ووفقاً لتراتبية تضع قيماً مختلفة على حياة وأجساد الرجال والنساء والأطفال.
- 35- وكثيراً ما يفترق الناجون والناجيات إلى الخدمات الطبية اللازمة أو يترددون في الحصول على الرعاية نتيجةً للشواغل المتعلقة بانعدام السرية وبالتعرض للوصم. كما أن الخيارات المحدودة للجوء إلى القضاء وكفالة المساءلة تزيد من تثبيط همة الضحايا عن الإبلاغ عن هذه الجرائم، مما يتركهم في حالة من الألم واليأس. وتحدثت الناجيات والناجون أمام اللجنة عن شعور عميق بالتفكك وعدم الانتماء، وعن إحساسهم بالفشل التام وتخلي الدولة عنهم.
- 36- ويلحق العنف الجنسي ضرراً بالغاً بالمجتمعات المحلية والمجتمع ككل. ولا بد من مواجهة انتشاره وتأثيره، وينبغي معالجتهما في إطار الجهود المقبلة من أجل الاعتراف بالأحداث التي جرت وتحقيق الإصلاح والانتصاف.
- 37- وفي خضم النزاع والأزمات الاقتصادية تأثرت الخدمات الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الطبية، وأجهزة إنفاذ القانون وغيرها من آليات التصدي للانتهاكات الجنسية. ويؤدي غياب المحاكم الرسمية وسائر مؤسسات العدالة في المناطق النائية إلى اعتماد المجتمعات المحلية على الآليات التقليدية، التي كثيراً ما تكون ضعيفة. وتمثل المراكز الجامعة للخدمات وغيرها من آليات الدعم، من قبيل خدمات الأخصائيين الاجتماعيين، مبادراتٍ موضع ترحيب من جانب الحكومة. وهذا أمر جدير بالثناء، وينبغي للدولة أن تكفل زيادة مواردها ووجودها خارج المدن الرئيسية.

## ثامناً - أثر النزاع على الأطفال

- 38- لا يزال الأطفال يقعون ضحايا العنف وانعدام الأمن في جنوب السودان. ويتعرض الأطفال للضرب والاختطاف والاغتصاب والتشويه الجنسي على أيدي القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وخلال هذه الهجمات وعمليات النزوح التي تليها، كثيراً ما يُفصل الأطفال عن مقدمي الرعاية، مما يزيد من ضعفهم. ويعاني الناجون من صدمات نفسية عميقة.

(5) انظر ورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد النساء والفتيات في جنوب السودان، المتاحة على

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/A\\_HRC\\_49\\_CRP\\_4.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/A_HRC_49_CRP_4.pdf)



39- ويمثّل الأطفال أغلبية المشردين ويواجهون مصاعب وأوجه حرمان حادة، بما في ذلك عدم الحصول على الغذاء والتعليم الكافيين، ويتعرضون للاستغلال. وكثيراً ما تُستخدم المدارس كقواعد عسكرية، مما يحرم الأطفال من الحق في التعليم. وحتى عندما تغادر القوات مقار المدارس للانتقال إلى أماكن أخرى، فإنها كثيراً ما تظل في الجوار، مما يُديم مناخ الخوف والاضطراب.

40- وتواصل القوات المسلحة والجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وجبهة الخلاص الوطني، تجنيد الأطفال واختطافهم رغم التزاماتها بوضع حد لهذه الممارسة. وتعرض معظم الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة لانتهاكات أو تجاوزات متعددة لحقوق الإنسان. واضطلعوا بأدوار قتالية، وقاموا بإعداد الطعام والتجسس، في جملة أمور. ويتعرض الأطفال وأسراهم للتهديد بالأذى في حال المقاومة أو محاولة الفرار.

41- ولم تكن المبادرات المتخذة لتسريح الأطفال من القوات والجماعات المسلحة كافية (انظر الفقرتين 85 و90 أدناه). ولا يبدو أن عمليات فرز القوات الموحدة اللازمة قد عالجت مسألة تجنيد الأطفال بشكل كامل. ونظراً لعدم تقديم الدعم لعملية إعادة إدماجهم في المجتمع المحلي، عاد بعض الفتيان المسرّحين من مركز تدريب تابع للقوات الموحدة اللازمة بولاية غرب الاستوائية إلى مركز التدريب مجدداً.

## تاسعاً - الحوادث الرئيسية

### ألف - عمليات القتل خارج نطاق القضاء في ولاية الوحدة

42- في 8 آب/أغسطس 2022، أظهر مقطع فيديو جرى نشره على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي صوراً لثلاثة رجال يُقتلون رمياً بالرصاص، بأسلوب الإعدام، على أيدي فصيلة إعدام مؤلفة من جنود تابعين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وأظهر مقطع فيديو ثانٍ والصور المرافقة له رجلاً رابعاً، أسره جنود، ويبدو أنه أُحرق حياً داخل كوخ من القش. وتسببت الصور في صدمة كبيرة في بلد على علم بالعنف الفاضح والوحشي الذي تشارك فيه قوات الأمن.

43- وكان الضحايا أعضاء في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لجنوب السودان، وهي جماعة مسلحة غير تابعة للدولة نفذت هجوماً دامياً في مدينة مايوم في 22 تموز/يوليه. وأفادت التقارير أن اثني عشر شخصاً قُتلوا، بما في ذلك أفراد من قوات الأمن الحكومية ومفوض مقاطعة مايوم، تشول غاتلوك مانيم، الذي أُحرق داخل مقر إقامته. وكان السيد مانيم حليفاً لحاكم ولاية الوحدة، جوزيف مونتويل، وشقيق مستشار الأمن الوطني للرئيس، توت غاتلوك مانيم.

44- وخلال الأيام التالية، اندلعت اشتباكات دامية في المنطقة بين قوات الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لجنوب السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، التي أعلنت عن شنّ "عمليات هجومية موضعية ... لإقامة العدل" انتقاماً لقادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لجنوب السودان، بما في ذلك اللواء غاتلوك ماجوك.

45- واستعرضت اللجنة الصور التي نُشرت على الإنترنت، بما في ذلك على صفحة مكتب السيد مونتويل على موقع فيسبوك. وتُظهر الصور أربعة رجال تعرّضوا للأسر على ما يبدو في السودان، ونُقلوا إلى عهدة قوات الأمن في جنوب السودان بولاية الوحدة، على الأرجح في 6 آب/أغسطس. وأثبتت اللجنة،

عن طريق تحديد الموقع الجغرافي والتحليل المستفيض، أن عمليات القتل وقعت صباح يوم 7 آب/أغسطس في محيط قرية كياكانغ بمقاطعة مايوم.

46- وحددت اللجنة على وجه اليقين أن رجلين في الصور كانا من ضحايا فصيلة الإعدام، في حين أن من المرجح جداً أن يكون رجل آخر هو الضحية الثالثة لفصيلة الإعدام. وكان أحد قادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لجنوب السودان، السيد ماجوك، ضحية القتل الظاهر حرقاً، بعد حوالي ساعة من قيام فصيلة الإعدام بقتل الرجال الضحايا الثلاثة الآخرين رمياً بالرصاص. وتعرض المعني للسخرية والإذلال، وترك على ما يبدو ليلقى حتفه في الكوخ المحترق. وتُشبه طريقة قتله وفاة مفوض المقاطعة السيد مانيم، مما يشير إلى القتل الانتقامي. ومن الواضح أنه تم تصوير مقطع الفيديو علناً، أي بعلم القتل.

47- ورداً على ذلك، سارعت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان إلى الاعتراف بعمليات القتل خارج نطاق القضاء، وأعلنت عن تشكيل لجنة تحقيق على الفور، ووعدت بحاسبة الجناة. وأفادت تقارير بأن نائب رئيس قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، الذي قاد العمليات في منطقة مايوم، قدم تقريراً عن الحوادث بحلول 17 آب/أغسطس.

48- وفي 17 آب/أغسطس، التقى السيد مونتويل بالرئيس، سلفاً كبير ميارديت، في جوبا، لمناقشة الحادث. وفي 22 آب/أغسطس، استدعى السيد مونتويل للحضور أمام مجلس الولايات، وأصدر مجلس الشيوخ بعد ذلك قراراً نادراً ما يتخذ ويوصي بإقالته من منصب الحاكم. ورفض الرئيس الالتماس، ولكنه أنشأ في 12 أيلول/سبتمبر لجنة أخرى للتحقيق في الأحداث التي وقعت في مقاطعة مايوم.

49- وظلت نتائج تحقيق قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ولجنة التحقيق الرئاسية غير واضحة حتى أوائل عام 2023، ولا يبدو أن أحداً قد خضع للمحاسبة<sup>(6)</sup>.

50- وجمعت اللجنة أدلة تحدد هويات عدة أفراد قد يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء. ومن بين هؤلاء السيد مونتويل، الذي نشر مكتبه بياناً في اليوم التالي لعمليات القتل أشاد فيه بعملية قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ونسب إلى نفسه الفضل في المشاركة. وكان السيد مونتويل في المنطقة في ذلك الوقت تقريباً، وكان يُصدر التعليمات إلى الجنود وبحضور كبار ضباط قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

51- وتشكل عمليات القتل غير المشروع التي يرتكبها الموظفون الحكوميون، بما في ذلك قوات الأمن التابعة للدولة، انتهاكات جسيمة لالتزامات الدولة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان باحترام الحق في الحياة. ويمثل تقاعس الدولة عن التحقيق في هذه الأفعال ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم انتهاكات أخرى لالتزامات الدولة فيما يتعلق بالحق في الحياة. وقد سبق للجنة أن وثقت عمليات قتل خارج نطاق القضاء ارتكبها موظفون حكوميون ما زالوا يتمتعون بالإفلات من العقاب<sup>(7)</sup>. وهذا ما يشجع مرتكبي هذه الجرائم.

## باء - ولاية الوحدة الجنوبية

52- مقاطعة لير هي مسقط رأس ريباك مشار، النائب الأول لرئيس جنوب السودان، ومعقل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، منذ إنشائه في كانون الأول/ديسمبر 2013، حين اندلع النزاع في جوبا وانتشر في جميع أنحاء البلاد. وقد شملت أعمال العنف التي أعقبت ذلك في لير معارك عسكرية كبرى وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وساهم النزوح القسري، وتدمير أصول سبل

(6) طلبت اللجنة، في رسالة موجهة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مزيداً من المعلومات من الحكومة عن عمل لجنة التحقيق.

(7) A/HRC/49/78، الفقرات 33-38.

العيش، ونهب الأغذية من جانب الجماعات المسلحة، في إعلان المجاعة في لير ومقاطعة ماينديت المجاورة في عام 2017. وكان العنف الدائر في لير شديداً ودورياً، تحرّكته شراسة المنافسة السياسية الوطنية ويشجعه الإفلات من العقاب على الانتهاكات الماضية.

53- وكما هو الحال في أماكن أخرى من جنوب السودان، لم يحاسب أحد على الفظائع التي ارتكبت في لير خلال فترة الحرب الأهلية 2013-2018. وفي الواقع، في أوائل عام 2021، أعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المشارك في الحكومة تعيين غوردون كوانغ مفوضاً لمقاطعة كوخ، المتاخمة لمقاطعتي لير وماينديت. وخلال الحرب الأهلية، قاد السيد كوانغ ميليشيا من كوخ، قاتلت ضد قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ونفذت هجمات واسعة النطاق ضد السكان المدنيين في لير. وبعد إعادة توليه منصبه، رفض السيد كوانغ ترتيبات تقاسم السلطة بموجب الاتفاق المنشط وأصيب بالإحباط لعدم قدرته على ممارسة السيطرة الإدارية الكاملة في ميرمير بايام، بكوخ. وميرمير متاخمة لمقاطعتي لير وماينديت، وهي تستضيف موقعاً لتجميع أفراد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ أواخر عام 2018. وتساعد التوتر بين السيد كوانغ وقائد الجناح المعارض المذكور. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022، حرّض السيد كوانغ وآخرون على تنفيذ سلسلة من الهجمات على موقع التجميع من قبل شباب مسلحين من كوخ، اجتاحوا الموقع، مما أجبر قوات الجناح المعارض على الانسحاب إلى لير.

54- وفي 14 شباط/فبراير، انتقلت القوات التي حشدتها السيد كوانغ من ميرمير إلى لير، حيث اشتبكت مع قوات الجناح المعارض في هجوم دام أسبوعاً. وهاجمت قوات كوخ التي كانت مسلحة بالبنادق والرماح المدنيين بشكل منهجي، ونهبت ودمرت الممتلكات المدنية وسرقت المرافق الطبية والإنسانية. واختبأ سكان باديا، وهي قرية تعرضت للهجوم مرتين في ذلك الأسبوع، في الطرق المائية. وأجبرت النساء والفتيات على حمل كميات ثقيلة من الأغذية التي نُهب من مستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي إلى ميرمير.

55- وفي 6 نيسان/أبريل، شنّت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوماً مضاداً، وسيطرت على موقع تجميع ميرمير لعدة ساعات قبل أن تتراجع إلى لير. وفي ذلك الوقت تقريباً، كان السيد كوانغ يبسّر توزيع الذخيرة على قوات كوخ وعلى ميليشيا شباب الطاهر من مقاطعة ماينديت المجاورة.

56- ونفذت حملة ثانية ضد مدنيي مقاطعة لير في الفترة من 8 نيسان/أبريل إلى 12 نيسان/أبريل على وجه التقريب. وانقسمت قوات ماينديت وكوخ إلى جناح غربي وجناح شرقي، وتحركت جنوباً عبر القرى باتجاه أدوك، التي دمرتها بمجرد انسحاب قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان منها. وجرى الحصول على شهادات وصور فوتوغرافية من أدوك، وهي تُظهر ميناء تجارياً نشيطاً أُحرق تماماً وتناثرت فيه الجثث، بما في ذلك جثث رجال قُطعت رؤوسهم. وأدلى الناجون المصابون بصدمات نفسية بشهادات إلى اللجنة عن الهجمات التي شُنّت على القرى الواقعة بين ميرمير وأدوك. وتكشف رواياتهم عن تنفيذ عمليات قتل واسعة النطاق بالأسلحة والسكاكين، ونهب وتدمير الممتلكات، وحركات النزوح القسري.

57- وانتشرت أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات على نطاق واسع ونُفذت بشكل منهجي خلال هذه الهجمات. وتحدثت الناجيات وأفراد أسر الضحايا في قرى متعددة بالتفصيل عن عمليات الاغتصاب التي ارتكبها رجال مسلحون من كوخ وماينديت. ووصفوا كيف تمت مطاردة النساء والفتيات واغتصابهن في قراهن أو بالقرب من الطرق المائية حيث اختبأن أثناء الهجمات على المستوطنات وفي أعقابها. وفي شباط/فبراير ونيسان/أبريل، جرى أسر الكثير من النساء اللواتي أُجبرن على العمل كحمّالات للبضائع المنهوبة من لير، في ميرمير، بعد ذلك، وهنّ اغتُصبن مراراً من قبل متعددين.

وقالت عدة ناجيات إنهن رأين، عند إطلاق سراحهن، نساء أخريات يصلن من لير، ويحملن أيضاً أغذية مسروقة، وأضافت الناجيات إنهن يعتقدن أن هؤلاء النساء سيتعرضن للاغتصاب أيضاً.

58- وأدت أعمال العنف التي وقعت في شباط/فبراير ونيسان/أبريل، وما نتج عنها من عمليات نزوح، إلى عرقلة موسم الزرع بشدة في وقت كان السكان يعانون فيه بالفعل من ظروف شبيهة بالمجاعة<sup>(8)</sup>. ويشكل نهب مرافق الأغذية وتخريبها وتدمير أو إزالة الأصول المنتجة، بما في ذلك معدات الزراعة وشباك الصيد، مؤشرات على وجود نية لإفقار المدنيين وتجويعهم في لير. وهذه الأعمال، التي نفذتها القوات المتحالفة مع الحكومة، تكرر أنماط النزاع الماضية، وقد شارك فيها بعض من نفس مرتكبي الجرائم السابقة.

59- وتتوافر أيضاً أدلة على أن المدنيين في لير استُهدفوا كفئة بسبب ارتباطهم السياسي الجماعي، الحقيقي أو المتصور، بالسيد مشار والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد تُمثل أي نية لإفقار السكان وتشريدتهم قسراً عنصراً أيضاً من عناصر الاضطهاد المندرجة في تصنيف الجرائم ضد الإنسانية.

60- وتُحدّد الأدلة التي جمعتها اللجنة وأكدها منظمات ذات مصداقية هويات عدة أفراد قد يتحملون مسؤولية جنائية فردية عن جرائم خطيرة بموجب القانون المحلي وجرائم بموجب القانون الدولي بشأن أفعال مرتكبة في لير. ومن بينهم السيد كوانغ ومفوض مقاطعة ماينديت، غاتلوك نيانغ هوث، اللذان خططا لشنّ هجمات منسقة على لير، بما في ذلك في إطار اجتماع معقود في ميرمير في 14 شباط/فبراير، وخلال احتفال لاحق بانفاق الدم الذي كرس تحالفهما قبل تنفيذ هجمات نيسان/أبريل. وكان السيد كوانغ وآخرون حاضرين أيضاً في ميرمير أثناء عمليات الاغتصاب المنهجية للأسيرات القاديات من لير. وكان كلا الرجلين لا يزالان يتوليان منصب مفوض مقاطعة في أوائل عام 2023. وتمثّل إعادة تعيين السيد كوانغ مفوضاً لمقاطعة في عام 2021، واستمرار توليه لمنصبه، فشلاً نزيحاً في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، وهي تُديم مسألة الإفلات من العقاب.

61- وعلى الرغم من أنه كان لدى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان قوات متمركزة في لير وكوخ، فإنها فشلت تماماً في حماية السكان في لير. ولم يوجّه المسؤولون الذين يشغلون مناصب في السلطة العليا، بمن فيهم حاكم ولاية الوحدة، المسؤولين ذوي الرتب الأدنى للكف عن الهجمات، كما أنهم لم يفرضوا أي شكل من أشكال العقوبات ضدهم لتواطئهم الواضح في الجرائم الخطيرة المرتكبة.

62- وفي 13 نيسان/أبريل، عيّن الرئيس لجنة للتحقيق في الحالة القائمة في المنطقة. وكان من المقرر أن تقدم اللجنة نتائجها وتوصياتها في غضون 21 يوم عمل. وبحلول أوائل عام 2023، لم يكن لدى اللجنة معلومات عن أي أنشطة تحقيق يُحتمل أن تكون قد أُجريت<sup>(9)</sup>.

63- ومن العوامل المشجّعة أن الجنود في مركز تدريب القوات الموحدة اللازمة في مووم، بما في ذلك الجنود التابعون لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وللجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، قد وفّروا الحماية لأكثر من 20 000 مدني نزحوا من لير. وهذا يوضح إمكانية قيام قوات أمن الدولة بحماية المدنيين في حال تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية بطريقة مُجدية.

(8) Integrated Food Security Phase Classification, "South Sudan: IPC food security and nutrition snapshot" (8)

(9 April 2022). متاح على [https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user\\_upload/ipcinfo/docs/IPC\\_South\\_Sudan\\_Acute\\_Food\\_Insecurity\\_Malnutrition\\_2022\\_Snapshot.pdf](https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_South_Sudan_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_2022_Snapshot.pdf)

(9) طلبت اللجنة معلومات من الحكومة في رسالتين مؤرختين 27 تموز/يوليه و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

## جيم - ولايتا أعالي النيل وجونقلي الشمالية

64- لقد تصاعد العنف في ولاية أعالي النيل والأجزاء الشمالية من ولاية جونقلي في آب/أغسطس 2022، نتيجةً لانتهيار تحالف كيت قوانق الذي كان قائماً بين الجنرالين السابقين في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، سايمون قاتويج وجونسون أولوني. وأعقب ذلك اشتباكات مسلحة عنيفة بين قوات مسلحة متعددة، وتُعدت هجمات واسعة النطاق ضد المدنيين على أساس الانتماء الإثني لقبيلتي النوير والشلك.

65- وبعد انفصالهما عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، في آب/أغسطس 2021، انضم السيد قاتويج والسيد أولوني إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المشارك في الحكومة، في كانون الثاني/يناير 2022. ووفقاً على دمج قواتهما. وانهار تحالف الجنرالين نظراً للخلافات المتعلقة بالاندماج مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المشارك في الحكومة. وسرعان ما هُمّشت هذه الحركة السيد قاتويج، بينما لا يزال تعاونها مع السيد أولوني يتيح إمكانيات، بما في ذلك معالجة مطالبات الشلك، أي مجتمع السيد أولوني المحلي، بشأن الأراضي.

66- وفي تموز/يوليه، قامت قوات الشلك المعروفة باسم أقويليك، التابعة للسيد أولوني، بطرد قوات السيد قاتويج التي يغلب عليها النوير من قواعدها المشتركة في مقاطعتي بانبيكانغ ومانيو. وبعد ذلك، قامت القوات المتحالفة مع السيد قاتويج بمقاطعة فانجاك، في ولاية جونقلي الشمالية، بحشد شباب النوير المشار إليهم باسم الجيش الأبيض.

67- وفي 15 آب/أغسطس 2022، هاجمت القوات المتحالفة مع السيد قاتويج وقوات الجيش الأبيض قوات أقويليك والمدنيين من الشلك في تونغغا، وهو ميناء استراتيجي هام للسيطرة على الحركات النهرية وفرض الضرائب. ووصف شهود رجالاً مسلحين يرتدون ملابس عسكرية ومدنية وهم يقتلون المدنيين بينما كان أفراد الشلك يفرون باتجاه الطرق المائية القريبة والقرى المجاورة. وانتقل الناجون على مدى عدة أيام من قرية إلى أخرى عبر مقاطعة بانبيكانغ، بينما كانت قوات النوير تُطاردهم. وبعد عدة أيام، قام الموظفون الحكوميون بتوجيه المدنيين المتجهين نحو ملكال إلى مخيم مؤقت للنازحين في أديديانغ، ببانديوي بايام.

68- وفي 18 آب/أغسطس، بدأت قوات أقويليك المعارضة التابعة للشلك، بعد طردها من تونغغا، بمهاجمة مستوطنات النوير الواقعة على ضفاف النهر. وتعرضت ديبل وأتار وفانجاك القديمة في ولاية جونقلي للقصف من صنادل أقويليك المدججة بالسلاح، التي كانت قد نُشرت جنوباً من شمال ملكال. ووصف مدنيون من قبيلة النوير في ديبل وصول قوات أقويليك العسكرية إلى الشاطئ، وتعبيرها عن مشاعر الكراهية إزاء النوير، وتنفيذها عمليات قتل واغتصاب وحرق متعمد. وقُتل رجال رماً بالرصاص في الكنيسة، واغتُصبت امرأة من قبل 10 رجال وتُركت لتلقى حتفها، وأُجبر السكان على خلع ملابسهم التي أضرمت فيها النار بعد ذلك. واستمعت اللجنة إلى شهادة امرأة اقتيدت إلى أحد القوارب الراسية مع أربعة من جيرانها واغتُصبت على مدى عدة أيام.

69- وفي أديديانغ، تعرض أكثر من 5 000 مدني من الشلك الذين كانوا يحتمون في المخيم لهجوم في 7 أيلول/سبتمبر شنته قوات متحالفة مع السيد قاتويج وقوات الجيش الأبيض القادمة من تونغغا. وقُتل عدد كبير من الناس عندما أطلق المهاجمون النار عشوائياً، واعتدوا على المدنيين بالمناجل والرماح، ودمروا الملاجئ المؤقتة، ونهبوا جميع المساعدات الإنسانية، بما في ذلك كمية كبيرة من الأغذية. وذكرت إحدى الناجيات من العنف الجنسي إن المهاجمين قالوا لها إن ليس هناك من شيء يربط الشلك بالمنطقة. وأمضى الناس الذين فرّوا باتجاه النهر ساعات وهم مغمورين بالماء خوفاً، بينما كان رجال النوير على

الشاطئ يطلقون النار عليهم. وشاهدت امرأة إطلاق النار على ابنتها البالغة من العمر 14 عاماً، وهي قُتلت أثناء اختبائها في الماء. وروت امرأة كبيرة في السن أنها اعتنت بجرحها الناجم عن طلقة نارية طوال الليل بينما كانت تقف في الماء حتى رقبته. وعلى الرغم من الخطر الواضح، لم تُنشر أي قوة عسكرية لحماية المدنيين في أديديانغ.

70- وفي غضون ذلك، أصبح موقع حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في ملكال، يعمل فوق طاقته، حيث زاد عدد الوافدين الجدد إلى حد كبير. وأدى النزاع إلى زيادة التوترات بين النوير والشلك في الموقع، وكانت الحالة غير مستقرة.

71- وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، كانت القوات المتحالفة مع السيد قاتويج وقوات الجيش الأبيض قد انتقلت عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ودخلت فشودة، وهي مقاطعة ذات أغلبية من الشلك تقع شمالي ملكال. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت قوات النوير المشتركة هذه مخيم أبوروك للنازحين في فشودة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد النازحين في مدينة كودوك المجاورة إلى أكثر من 20 000 شخص. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، أعلن مكتب الرئيس عن نشر "قوات الدفاع الشعبي الموحدة لجنوب السودان" من أجل حماية المدنيين. وأفادت تقارير أن "تبي" الجيش الأبيض، ماكواش، انسحب إلى جونقلي مع بعض قواته.

72- وحددت اللجنة هويات عدة قادة وأفراد من القوات العسكرية المسلحة وقوات الميليشيات المدنية باعتبارهم متواطئين في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سياق الهجمات التي نُفذت ضد المدنيين في شمال جونقلي وأعالي النيل، بما في ذلك الهجوم على مخيم أديديانغ للنازحين. وحفظت اللجنة هذه المعلومات في أرشيفها في سياق جمع وحفظ الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات والجرائم ذات الصلة.

73- ولعلّ تدخل "قوات الدفاع الشعبي الموحدة لجنوب السودان"، في كانون الأول/ديسمبر، قد أنقذ مدينة كودوك من تجدد أعمال العنف التي وقعت في أديديانغ وأبوروك وكانت تستهدف المدنيين والهيكل الأساسية للعمل الإنساني. ومع ذلك، لم تتفد أي تدخلات لحماية المدنيين في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك في أديديانغ، التي قام المسؤولون الحكوميون بتوجيه المدنيين إليها.

74- وعلاوة على ذلك، تمتعت القوات المتحالفة مع السيد قاتويج وقوات الجيش الأبيض بحرية التنقل عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وصولاً إلى فشودة، حيث هاجمت المدنيين من الشلك. كما تمتعت قوات أفوليك بحرية التنقل، بما يشمل المرور على الصنادل عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ونقل الجنود والأسلحة الثقيلة التي استخدمت لاحقاً في الهجمات ضد مدنيي النوير.

75- وبوجه عام، يُظهر افتقار الدولة إلى ردّ متسق أو قوي على جولات العنف المروعة التي نفذتها الجماعات المسلحة، والإجراءات التي اتخذتها أجهزة الدولة من حيث تمكين النزاع أو حتى تيسيره، أن الدولة في انتهاك واضح لالتزامات متعددة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

## دال - ولاية واراب

76- استمر العنف بين فصائل الدينكا المتنافسة في ولاية واراب، في ظل شنّ هجمات دورية ومدمرة بوجه خاص فيما بين الشباب المسلحين من رعاة المواشي في مقاطعة تونج. ويمكن انتشار الأسلحة الخفيفة من وقوع هذه الأزمات، علماً أن مبادرات نزع السلاح كانت انتقائية وغير شاملة، ولم تعالج

المسائل المتعلقة بمصادر هذه الأسلحة وعمليات نقلها والأسواق المهيأة لها. وتزداد هذه المشاكل حدة نتيجة لتدخلات الجهات الفاعلة السياسية على الصعيد الوطني، على نحو ما أفادت به اللجنة سابقاً<sup>(10)</sup>.

77- وعلى هذا النحو، قام الجنود التابعون للقوات المشتركة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وأفراد جهاز الأمن الوطني، منذ تموز/يوليه 2022، بشن حملة انتقامية عنيفة على روالبيت بايام، بمقاطعة تونج الشمالية.

78- وفي أوائل حزيران/يونيه 2022، استحوذ رعاة ماشية ينتمون إلى روالبيت بايام على نحو 100 بقرة خلال غارة منقّدة في منطقة أوول بيام المجاورة والمنافسة. وأفادت تقارير بأن أحد أصحاب المواشي النافذين طلب إلى السلطات التدخل واستعادة الأبقار. وعندما حاول الجنود استعادة الماشية بالقوة في روالبيت، في 25 حزيران/يونيه، هاجمهم شبان محليون مسلحون. وقُتل العشرات من الجنود التابعين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في الاشتباك الذي أعقب ذلك.

79- ورداً على ذلك، وافق الرئيس رسمياً على إنشاء لجنة أمنية رفيعة المستوى تم نشرها في المنطقة في 3 تموز/يوليه 2022. وكانت تتألف من رؤساء قوات الأمن الرئيسية الثلاث التابعة للحكومة، بما في ذلك المدير العام لجهاز الأمن الوطني، وهو من منطقة أوول. وبدءاً من 1 تموز/يوليه تقريباً، نُشرت أيضاً تعزيزات لقوات الأمن الحكومية في روالبيت. وكان الجنرالات حاضرين خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الحملة الانتقامية، قبل أن يعودوا إلى جوبا، حيث قَدّموا إحاطة إلى الرئيس في مكتبه في 26 تموز/يوليه.

80- وتلقّت اللجنة شهادات تفيد بأن الجنود الذين أغاروا على القرى اغتصبوا النساء والفتيات، واحتجزوا الرجال والفتيان، ونهبوا أو دمروا الممتلكات المدنية. وفتش الجنود العيادات الطبية بحثاً عن المدنيين الجرحى المشتبه في مشاركتهم في الاشتباكات التي وقعت في 25 حزيران/يونيه. ووثقت اللجنة روايات متعددة عن عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، والضرب والتعذيب النفسي. وتلقّت اللجنة معلومات رسمية تفيد بتسجيل أكثر من 53 حالة من حالات العنف الجنسي في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، وبعدم حصول الناجيات على الرعاية الصحية. وجرى تعليق وصول المساعدات الإنسانية لمدة أسبوعين، ونزح ما يقدر بنحو 12 000 شخص في شهر تموز/يوليه وحده، مما أدى إلى عرقلة أنشطة الزرع في منطقة تُواجه بالفعل انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي بلغ مستويات حالات الطوارئ<sup>(11)</sup>.

81- وفي 12 أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس تشكيل لجنة تحقيق للنظر في انعدام الأمن في روالبيت. وأوصت اللجنة، في تقريرها النهائي المؤرخ 6 كانون الثاني/يناير 2023، بإجراء محاكمات للمدنيين والجنود الذين شاركوا فيما وُصف بأنه "عنف طائفي". وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2023، لم يكن التقرير قد نُشر بعد، ولم يكن من الواضح ما إذا كانت المحاكمات ستلي ذلك أو ما إذا كان دور الدولة في أعمال العنف، بما في ذلك أفعال كبار المسؤولين، سيخضع لمزيد من التدقيق<sup>(12)</sup>.

(10) A/HRC/49/78، الفقرات 77-80؛ وورقة غرفة اجتماعات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان التي تتضمن استنتاجاتها المفصلة، المقروءة بالاقتران بـ A/HRC/46/53، الفقرات 116-131 (متاحة في [https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session46/Documents/A\\_HRC\\_46\\_CRP\\_2.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session46/Documents/A_HRC_46_CRP_2.pdf)).

(11) Integrated Food Security Phase Classification, "South Sudan: IPC acute food insecurity and malnutrition analysis, July 2022—July 2023"

(12) طلبت اللجنة، في رسالة موجّهة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مزيداً من المعلومات من الحكومة عن عمل لجنة التحقيق.

## هاء - ولايات الاستوائية

## ولاية غرب الاستوائية

82- على الرغم من تراجع أعمال العنف في ولاية غرب الاستوائية تراجعاً كبيراً في عام 2022، استمرت حالة انعدام الأمن، بما في ذلك في طميرة ويامبيو ولي رانغو. ولا تزال المجتمعات المحلية في مقاطعة طميرة تعاني من تأثير أعمال العنف الجماعي وحركات النزوح التي شوهدت في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، عندما تعرّض مدنيون من مجتمعي الأزاندي والبالاندا المحليين لهجوم شنته القوات المسلحة والمليشيات على أسس إثنية. واندلع العنف بسبب النزاع السياسي، حين رفض أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المشارك في الحكومة، ينتمون إلى مجتمع الأزاندي، ترتيبات تقاسم السلطة بموجب الاتفاق المنشط، ولا سيما تعيين ألفريد فوتويو حاكماً للولاية، وهو عضو في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وينتمي إلى مجتمع البالاندا. واتسم النزاع في طميرة بمستويات قصوى من العنف الجنسي، وهذا بعد تدخل مجلس الدفاع المشترك في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2021. وسبق للجنة أن سلطت الضوء على تواطؤ الموظفين العموميين في أعمال العنف وتسريح الفتيان المتورطين في هذه الأعمال بوصفهما من المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتهما لتمكين تحقيق السلام والتعافي<sup>(13)</sup>.

83- وأبلغ سكان طميرة النازحون للجنة بأن الثقة فيما بين أفراد مجتمعي الأزاندي والبالاندا المحليين باتت في أدنى مستوياتها على الإطلاق. وتتأثر سبل العيش إلى حد كبير بهذا الواقع، حيث يتجنب الكثير من الناس السفر بين المساكن والمزارع والأسواق. وتسبب الخوف من التعرّض لهجمات على أساس الانتماء الإثني في نزوح مطول للناس في ظل ترسيخ الفصل الإثني. وتشمل الآثار الأخرى المترتبة على هذا الوضع انخفاض معدل المواظبة على الدراسة وزيادة الإحباط بين الشباب العاطلين. وقالت نساء نازحات من طميرة للجنة إن النساء والفتيات اللواتي يجمعن الحطب تعرّضن لعمليات اغتصاب متعددة من جانب رجال مسلحين يُعتبر وجودهم من تركبات أزمة عام 2021.

84- ووردت تقارير مماثلة في مقاطعة يامبيو المجاورة، وتحدثت في جملة أمور عن الهجمات التي يشنها أفراد القوات المسلحة على تلميذات المدارس. وجمعت اللجنة أيضاً أدلة أخرى (تعود إلى عدة سنوات) تُبين تورط أفراد تابعين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي يقوده الحاكم الحالي، السيد فوتويو، في عمليات اختطاف نساء وفتيات وممارسة العنف الجنسي إزاءهن. فعوضاً عن حماية السكان، يقوم أفراد القوات المسلحة بإيذائهم، وهم يعلمون أنهم لن يخضعوا للمحاسبة.

85- وفي آذار/مارس 2022، يسّرت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إطلاق سراح الفتيان والفتيات من مركز تدريب القوات الموحدة اللازمة في مقاطعة مريدي. وكان الكثيرون منهم قد دخلوا المركز في تشرين الأول/أكتوبر 2021 عند وصول قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بقيادة الجنرال جيمس نانغو، الذي كان محرّضاً رئيسياً على العنف في طميرة. ولدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد أنه كان لا يزال هناك أطفال في المركز حتى أواخر عام 2022، بما في ذلك عدة فتيات احتُجزن ضد إرادتهن وتعرّضن للعنف الجنسي. وأثبتت اللجنة أن بعض الموظفين أخفوا أطفالاً عندما زار المراقبون المركز. ومن بين

(13) A/HRC/49/78، الفقرات 63-76؛ وورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد النساء والفتيات في جنوب السودان، الفقرات 107-121.



الأطفال المفرج عنهم، قد يكون بعضهم قد ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، ويعاني الكثيرون منهم من صدمات نفسية عميقة، ومع ذلك لم يتوفر سوى دعم محدود لإعادة إدماجهم في المجتمع المحلي. ووسط الشواغل بشأن احتمال إعادة تجنيد بعضهم في قوات الأمن، تلقت اللجنة تقارير تقيّد بأن جهاز الأمن الوطني قد ييسّر تدريب شباب في طمبرة، بعد فترة وجيزة من عملية الإفراج عن الفتيان والفتيات من مريدي.

86- وعلى الرغم من أن الزعماء السياسيين شاركوا في عدة أنشطة رفيعة المستوى لمناقشة الحالة في طمبرة، فإن هذه الأنشطة لم تسفر بعد عن تدابير محددة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحماية مختلف المجتمعات المحلية أو لتمكين النازحين من العودة إلى ديارهم وإعادة إدماجهم. وكما هو الحال في الحالات الأخرى المبيّنة في هذا التقرير، لم يحاسب أحد على أعمال العنف التي وقعت في عام 2021، سواء بموجب القانون الجنائي، أو عن طريق الانضباط العسكري، أو بالعزل من المنصب. ويثير هذا الإفلات من العقاب الانقسامات القائمة على أساس إثني، والتي تؤدي، مقترنة بعدم الاستثمار في إعادة إدماج الجنود السابقين واشتداد حالة اليأس، إلى خلق مزيج قوي قد يُنتج المزيد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

#### ولاية وسط الاستوائية

87- تأثرت حالة حقوق الإنسان في ولاية وسط الاستوائية بالنزاع المسلح الدائر بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني، التي لم توفّق على اتفاق السلام المنشط. وعلى الرغم من أن حجم انتهاكات حقوق الإنسان قد تقلص على ما يبدو، فإن حالة الخطورة لا تزال قائمة. ورغم العمليات الهجومية للحكومة والانشقاقات الحكومية على مدى عدة سنوات، ظلت جبهة الخلاص الوطني تشارك في الاشتباكات وفي نصب الكمائن ضد المركبات المدنية في المناطق الداخلية من الولاية، مع أن لها وجوداً أكبر في المناطق الحدودية الجنوبية. وتنتظر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان إلى المستوطنات الريفية على أنها قواعد دعم محتملة لجبهة الخلاص الوطني، وكثيراً ما يجد المدنيون أنفسهم محاصرين بين طرفي هذا النزاع المسلح.

88- فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر 2022، تعرّض أشخاص للقتل والضرب، ونُفذت أعمال نهب خلال عملية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في موكايا بايام، بمقاطعة لينيا. ووصف الشهود جنوداً يتهمون السكان بأنهم متمرّدون، ويهددون بقتل أي شخص يرفض الانتقال إلى مخيم أتندي للنازحين في مدينة ياي. ويندرج هذا التشريد القسري وما يتصل به من انتهاكات لحقوق الإنسان ضمن الأنماط التي وثّقتها اللجنة في وسط الاستوائية على مدى عدة سنوات<sup>(14)</sup>. ولئن أجرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان محاكمات للجنود على الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في المنطقة، بما في ذلك في عام 2022، فإن الهجمات ضد المدنيين لا تزال مستمرة. وتشكل هذه الهجمات جرائم حرب.

89- ولا يزال لدى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وجود في أجزاء من وسط الاستوائية. وتلقت اللجنة تقارير عن هجمات شنت على قرى في أيلول/سبتمبر 2022 في مقاطعة موروبو، حيث شارك جنود الجناح المعارض في أعمال نهبٍ واغتصابٍ وفي مضايقة المدنيين تحت تهديد السلاح، مما تسبب أيضاً في حركات نزوح.

(14) A/HRC/49/78، الفقرة 60؛ وورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد النساء والفتيات في جنوب السودان، الفقرة 84.

90- وتواصل جبهة الخلاص الوطني اختطاف الأطفال والمدنيين، بما في ذلك كأسلوب لتعزيز قواتها. وسُجّلت الصدمات النفسية الناجمة عن عمليات الاختطاف عبر شهادات جمعتها اللجنة. وروى المختطفون أنهم أُجبروا على المشاركة في الهجمات والاشتباكات، فضلاً عن أنشطة الزراعة وغيرها من الأنشطة من أجل مساندة هذه القوات. وتعرّض الكثيرون منهم للتعذيب والضرب والاعتصام. وأشار صبي إلى أنه كان أصغر من أن يحمل رشاشاً حين اختطفه قادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذين استمروا في احتجازه عندما انشقوا للانضمام إلى جبهة الخلاص الوطني. ويخشى المختطفون الذين أطلقت جبهة الخلاص الوطني سراهم بشكل غير رسمي في عام 2022 التعرض للاعتقال على أيدي القوات الحكومية، التي تجنّد بعض المختطفين السابقين كجواسيس. وفي ظل عدم توافر الدعم لإعادة الإدماج، لا يبقى هناك سوى خيارات قليلة أمام المختطفين عند مغادرة هذه الجماعات.

### ولاية شرق الاستوائية

91- تُوضّح الحالة في مقاطعة إيكوتوس بولاية شرق الاستوائية أيضاً كيف أن استمرار النزاع والعنف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المشارك في الحكومة - والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان يؤدي إلى وقوع انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين، ويقوض في الوقت نفسه تنفيذ اتفاق السلام المنشط.

92- ففي يوم الأحد 17 تموز/يوليه 2022، اجتاح جنود من حامية تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مدينة إيكوتوس ونفّذوا سلسلة من عمليات إطلاق النار والنهب والحرق المتعمد التي تسببت في نزوح وخوف كبيرين. ويبدو أن أعمال العنف نُفذت انتقاماً لمقتل جندي من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان رمياً بالرصاص في وقت سابق من ذلك اليوم، في مشادة أفادت تقارير أنها شملت استهلاك الكحول.

93- وعند سماع إطلاق النيران، فرّ المصلّون في قدامس الكنيسة واختبأوا. وذكر أقارب أحد أفراد الشرطة وأحد الموظفين المعنيين بالأحياء البرية إن الجنود أخذوا الرجال من مساكنهم وأطلقوا النار عليهم أمام أسرهم. وفي اليوم التالي، انتشر أفراد كتيبة النمر التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في إيكوتوس قادمين من عاصمة الولاية، توريت. وأفادت التقارير أنهم تمكنوا من تهدئة الأوضاع بعد أن أُجبروا الجنود المتمركزين محلياً على العودة إلى حاميتهم. وعندما خرج السكان من مخابثهم، وجد الكثيرون أن ممتلكاتهم قد نُهب أو دُمرت. وفرّ أكثر من 18 000 من السكان إلى أجزاء أخرى من الولاية وإلى أوغندا المجاورة. وأبلغ السكان النازحون اللجنة أنهم يترددون في العودة لأنهم يخشون وقوع المزيد من أعمال العنف المرتبطة بالتوترات بين القائد المحلي لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ومفوض المقاطعة، المعين من جانب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

94- وتحوّر أحد أهم الدوافع المباشرة والواضحة للعنف وما تلاه من أجواء انعدام الأمن حول التوترات القائمة بين القوات الحكومية وإدارة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي الأسابيع التالية، ألقي جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان القبض على اثنين من كبار الجنرالات ومسؤول سياسي كبير في إدارة الجناح المعارض في إيكوتوس، ونُقل الثلاثة إلى مركز احتجاز في توريت. وأفادت تقارير بأن نسبة كبيرة من الجنود الذين كانوا خاضعين لقيادة المعنيين انسحبوا بعد ذلك من حفلات تخرج القوات الموحدة اللازمة التي أُقيمت في توريت في أواخر أيلول/سبتمبر.

## عاشراً - المساءلة والعدالة الانتقالية

95- لقد تأخر تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق المنشط تأخراً شديداً كما هو الحال بالنسبة للمجالات الرئيسية الأخرى، ولم يجر إنشاء أي من آليات العدالة الانتقالية المطلوبة بموجبه. ومراً عامان منذ أن أصدرت الحكومة قرار مجلس الوزراء الذي يعلن تكليف وزارة العدل والشؤون الدستورية بالمضي قدماً في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وهيئة التعويض وجبر الضرر، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان.

96- وحددت خارطة الطريق لشهر آب/أغسطس 2022 المتعلقة بتمديد الاتفاق المنشط لمدة عامين مراحل رئيسية منقحة لتنفيذ جميع الآليات الثلاث. وكان من المقرر إنجاز القانون التمكيني للجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وتعيينات أعضائها بحلول 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مما يتيح لها أن تصبح جاهزة للعمل تماماً بحلول 30 آذار/مارس 2023. وكان من المقرر البدء بوضع تشريعات هيئة التعويض وجبر الضرر بحلول 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتتص خارطة الطريق صراحةً على أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تتحمل المسؤولية عن وضع مبادئ توجيهية عامة لإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. ولئن كان العمل جارياً من أجل إتمام هذه المراحل الرئيسية، فقد انقضت المواعيد النهائية، وكانت الجداول الزمنية للإنجاز لا تزال غير واضحة في أوائل كانون الثاني/يناير 2023.

97- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أوفدت اللجنة بعثة إلى إثيوبيا لإجراء اتصالات بالاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان وتنفيذ الاتفاق المنشط بوجه عام. وأعرب كبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي عن إحباطهم إزاء عدم إحراز تقدم، وغياب التعاون والمشاركة الجادة من جانب الحكومة للمضي قدماً في إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. ويؤكد بعض ممثلي النخب السياسية في جوبا أنه سيكون من الأفضل أولاً السعي إلى المصالحة عن طريق لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح قبل الشروع في عمليات المساءلة الأخرى.

98- وشددت اللجنة مراراً وتكراراً على أهمية اتباع نهج كلي للعدالة الانتقالية، وعلى ضرورة الملحة لتنفيذ الآليات الثلاث بشكل متزامن - أي لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وهيئة التعويض وجبر الضرر، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان - باعتبارها آليات تكمل بعضها بعضاً وتدعم بعضها بعضاً. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تدخلات فورية وطويلة الأمد على حد سواء لتلبية احتياجات الصحة البدنية والنفسية والجنسية والإنجابية للناجين، فضلاً عن معالجة الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان. والغرض من آليات الفصل الخامس هو التعامل مع تركبات النزاع، وهي آليات لا غنى عنها للتصدي للإفلات من العقاب وللفظائع الجارية. وستسمح هذه العمليات لشعب جنوب السودان بتحليل الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه، والاعتراف بالأضرار التي يعاني منها الضحايا ومعالجتها، وتنمية التماسك الوطني والنهوض بالسلام المستدام.

### المشاورات العامة بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح

99- في 5 نيسان/أبريل 2022، بدأ الرئيس مشاورات عامة بشأن وضع تشريعات لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، بعد ما يقرب من عام على إنشاء اللجنة التقنية المكلفة بإجراء المشاورات. وعلى الرغم من البداية المتعزّرة والتحديات الكبيرة المتعلقة بالموارد واللوجستيات والأمن، أجرت اللجنة التقنية، في الفترة من 6 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2022، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاورات في 10 ولايات واثنين من المناطق الإدارية الثلاث لجنوب السودان. واستمعت اللجنة إلى آراء 4 543 مواطناً، يتألفون من 3 080 رجلاً و1 463 امرأة،

ويمثلون مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك مجموعات الضحايا، والمشردون داخلياً، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمشرعون، والجهات الفاعلة الأمنية، وممثلون عن مجتمع الأعمال، وممثلون عن حكومات الولايات والمقاطعات، والجماعات الدينية، والزعماء التقليديين، والإداريون المحليون. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة تلقت مدخلات من المجتمعات المحلية في عدة مناطق تسيطر عليها المعارضة بعد أن كان يتعدّد الوصول إليها أثناء مشاورات مماثلة أُجريت بين عامي 2017 و2018.

100- وينبغي التصدي للتحديات الحرجة التي حُددت أثناء المشاورات في إطار عمليات التنفيذ المقبلة. ومن الواضح أن فترة الـ 21 يوماً المخصصة للمشاورات لم تكن كافية لبلد بحجم جنوب السودان، ولا سيما في ظروف الفيضانات وضعف البنى الأساسية للطرق. وحال النزاع الدائر أيضاً دون وصول اللجنة التقنية إلى عدة مواقع. وعلاوة على ذلك، لم تخصص موارد للتشاور مع اللاجئين في البلدان المجاورة. ويثير عدم التشاور مع اللاجئين قلقاً بوجه خاص، حيث تم تحديده كواحدة من أهم الثغرات في مشاورات مماثلة أُجريت في عام 2018. ولم تقم اللجنة بتوعية عامة على نطاق واسع في الوقت المناسب لإعداد المواطنين بشكل كافٍ للمشاورات. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من مستوى الاهتمام العالي الذي ظهر خلال التجمعات العامة، لا يزال معظم الناس في جنوب السودان غير مطلّعين على أهداف لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وعلاقتها بسائر تدابير العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط.

#### مبادرات العدالة الأخرى

101- أنشأت الحكومة، خلال عام 2022، عدة لجان تحقيق خاصة للنظر في الحالات التي تنطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وشمل ذلك عدة مبادرات رفيعة المستوى اتخذها الرئيس، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بدراسة الحالات في مقاطعة مايوم والمقاطعات الجنوبية بولاية الوحدة، وفي روابيت بايام بولاية إراب. ومع ذلك، لم تتضح تماماً الولاية المسندة إلى هذه اللجان حتى الآن، وكذلك الأمر بالنسبة للأساس المنطقي لتشكيلها، واستقلالها وموضوعيتها، وأنشطتها والنتائج التي توصلت إليها، والأساس القانوني الذي تستند إليه، بما في ذلك سلطتها في اتخاذ تدابير وقائية وإحالة القضايا إلى نظام العدالة الجنائية. ولا يبدو أن جميع اللجان قد أعدت تقارير، وفي حال إعدادها، لم يتم نشرها أو متابعتها بتنفيذ أي تدابير مساءلة محددة ضد الجناة. وقد يؤدي إنشاء اللجان الرفيعة المستوى إلى تقويض جهود الكيانات الرسمية المكلفة بالتحقيق في الجرائم الخطيرة، حيث إن الشرطة والمدعين العامين كثيراً ما يعلقون تحقيقاتهم في انتظار نتائج هذه المبادرات الرفيعة المستوى. وبوجه عام، تشعر اللجنة بالقلق لأن إنشاء هذه اللجان لا يقترن بتدابير ذات مصداقية لكفالة المساءلة والردع الفعالين.

102- وأتاحت المحاكم العسكرية حالات نادرة لمساءلة أفراد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تورطوا في ارتكاب جرائم ضد المدنيين، ولا سيما في سياق كانت فيه الهياكل الأساسية القضائية للدولة غير متوفرة في الغالب، أو تعاني من نقص مزمن في الموارد. وفي حزيران/يونيه 2022، اجتمعت محكمة عسكرية عامة مخصصة في مقاطعة ياي، ونظرت في 15 قضية، بما في ذلك عمليات قتل واغتصاب ونهب، تورط فيها جنود من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وشملت هذه القضايا محاكمة الجنود على ارتكاب جرائم ضد المدنيين ومحاكمة أربعة مدنيين، من بينهم صبي يبلغ من العمر 14 عاماً. ومع ذلك، فإن هذه المحاكم العسكرية تمثل تحديات كبيرة في مجال حقوق الإنسان وغيرها من التحديات القانونية. فبموجب قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان، يجب محاكمة الجرائم ضد المدنيين التي يرتكبها أفراد عسكريون في محاكم مدنية، لا عسكرية. ولا يوجد أساس قانوني لمقاضاة المدنيين في المحاكم العسكرية. ووجدت اللجنة أوجه إخفاق في كفالة حقوق المحاكمة العادلة وضمان الحماية الكافية والمشاركة الفعالة للضحايا في الإجراءات، بما في ذلك التدابير الرامية إلى حماية كرامتهم وخصوصيتهم.

ويخشى بعض الضحايا العودة إلى ديارهم بسبب الأعمال الانتقامية المحتملة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان التي لا تزال متمركزة بالقرب من مجتمعاتهم المحلية.

103- وتُدرّك اللجنة التحديات الكبيرة التي تواجه إقامة العدل في جنوب السودان، بما في ذلك مقاضاة الجرائم التي تتطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وأبلغ حقوقيون اللجنة أنهم يفكرون إلى الموارد وضمانات السلامة والاستقلال، وليس لديهم في حالة الجرائم الخطيرة الولاية لإجراء ملاحقات قضائية فعالة ومحاكمات عادلة. وتعاني السلطة القضائية من نقص شديد في الموارد. وتُعدّ هذه العناصر من بين الشواغل الأساسية التي ينبغي أن تعالجها لجنة الإصلاح القضائي المنشأة في تموز/يوليه 2022، عملاً باتفاق السلام المنشط، من أجل إجراء دراسات وتقديم توصيات للإصلاح القضائي.

## حادي عشر - الاستنتاجات

104- يمرّ جنوب السودان بمنعطف حرج في عملياته السياسية الانتقالية الصعبة والهامة. ويجب على قادته أن يتجاوزوا النزاعات والمنافسات السياسية لتحقيق نتائج ذات مصداقية عملاً باتفاق السلام المنشط، في أعقاب تمديده لمدة عامين في آب/أغسطس 2022. ومن شأن وضع دستور جديد وتنظيم انتخابات وطنية، في حال اتباع نهج مُجدٍ في هذا الصدد، أن يعكس التطلعات الديمقراطية للشعب وأن يسهما في التعافي من سنوات من النزاع المدمر.

105- ولا يزال الاتفاق المنشط يشكل إطاراً بالغ الأهمية. ويمثّل تنفيذه الكامل، ولا سيما المهام ذات الأولوية التي حددها الأطراف، ضرورةً ملحة للغاية. وينبغي لقادة جنوب السودان، من مختلف الأطياف السياسية، إعادة بذل الجهود السياسية في سبيل إيجاد تسويات دائمة للنزاعات التي تشارك فيها مختلف الجماعات خارج الاتفاق المنشط. وفي سياق الترتيبات الأمنية، من الأهمية بمكان إنشاء القوات الموحدة اللازمة باعتبارها قوة ذات مصداقية تحمي حقوق الإنسان لشعب جنوب السودان.

106- ولا يزال العنف المسلح، الذي يعكس أساليب سياسية ذات صبغة إثنية، يُلحق الضرر بالمجتمعات المحلية ويفسد حياة شعب جنوب السودان، الذي تعرّض لانتهاكاتٍ وتجاوزاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والتعذيب، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ونهب وتدمير المنازل وسبل العيش. ويشارك عدد كبير من الجهات المسلحة الحكومية وغير التابعة للدولة في هذه النزاعات والانتهاكات. وكثيراً ما كانت حركات النزوح الكبيرة للسكان المدنيين تمثّل هدفاً للعنف أو نتيجةً له. وتُبيّن عمليات القتل خارج نطاق القضاء في ولاية الوحدة، على نحو واضح، الإفلات الفاضح من العقاب على الجرائم الخطيرة التي ترتكبها عناصر تابعة للحكومة، حتى عندما يتم تصويرها أمام عدسة الكاميرا.

107- ويمكن الإفلات من العقاب نشوب النزاعات ووقوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء جنوب السودان، بل ويشكل قوة محرّكة لهما، مما يلحق أضراراً بالغة بالنسيج الاجتماعي. ولا يزال بعض المسؤولين الحكوميين المعروفين بتورطهم في جرائم خطيرة، بما في ذلك التحريض على العنف الإثني، يشغلون مناصبهم العامة. ولا يستطيع الضحايا، بما في ذلك الناجون من العنف الجنسي، الحصول على الرعاية الطبية، ناهيك عن الدعم النفسي - الاجتماعي. وتعكس الانتهاكات الطابع المجسّن للمجتمع، ولا يزال الكثير من النساء والفتيات يعانين من النزاع عن طريق العنف الجنسي.

108- والعدالة صعبة المنال لأن المحاكمات الفعّالة نادرة ولا تزال، للأسف، غير كافية. ولئن سعت الحكومة إلى التصدي لبعض الانتهاكات عن طريق هيئات تحقيق مخصصة رفيعة المستوى ومحاكم عسكرية،

فإن القليل منها أتاح المساءلة. وقد عالجت المحاكم المتنقلة بعض ثغرات العدالة، ولكن يتعين تعزيز جميع عناصر نظام العدالة الجنائية. وتكتسي تدابير العدالة الانتقالية الكلية، ولا سيما الآليات المنصوص عليها في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، أهمية بالغة من أجل تحقيق المساءلة. ولن تتكامل المرحلة الانتقالية بالنجاح في جنوب السودان ما لم يواجه قادة هذا البلد ثقافة الإفلات من العقاب ويتخذون خطوات ذات مصداقية لقلب هذا الاتجاه.

109- وأدت النزاعات القائمة على السلطة إلى اندلاع أعمال عنف ووقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على الصعيد دون الوطني، بما في ذلك في ولايتي غرب وشرق الاستوائية، حيث أسهمت المنافسة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المشارك في الحكومة، من جهة، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، من جهة أخرى، في حالة انعدام الأمن ووقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ونزوح السكان. وفي ولاية واراب، تفاقم العنف بين المجتمعات المحلية المتنافسة نتيجة لتدخلات السلطات، مما سلط الضوء على عواقب فشل برامج نزع السلاح.

110- وحددت اللجنة هويات عدة أفراد قد يتحملون مسؤولية جنائية فردية عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تبلغ حد الجرائم، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاضطهاد التي تنطوي على هجمات واسعة النطاق ضد السكان المدنيين. ويشكل تعاقب الدولة عن التحقيق بفعالية في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها انتهاكاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

111- وتقع على عاتق جنوب السودان التزامات بالفداء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيه، بيد أن استمرار تحويل مسار الإيرادات وسوء تخصيصها بشكل صارخ، عن طريق الفساد وإثراء نخب سياسية واقتصادية معينة، يقوّض هذه الالتزامات. ويظهر التأثير البشري الناجم عن ذلك في نطاق الاحتياجات التي تكاد تكون دون معالجة تماماً من جانب الدولة.

## ثاني عشر - التوصيات

112- توصي اللجنة بأن تقوم حكومة جنوب السودان بما يلي:

(أ) توفير القيادة اللازمة وتخصيص الموارد الضرورية لكفالة التنفيذ الموثوق وفي الوقت المناسب للمهام ذات الأولوية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط، مع إعطاء زخم جديد للجهود الرامية إلى حل النزاعات العالقة، ولا سيما مع الجماعات خارج الاتفاق المنشط؛

(ب) الانتهاء من تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، بوسائل منها توضيح عدد خريجي القوات الموحدة اللازمة، وخطط نشرهم، والجدول الزمني لإعداد مزيد من الخريجين، وبرامج تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛

(ج) القيام فوراً بإنشاء آليات بموجب قانون عملية وضع الدستور، وتعزيز البيئة المواتية للمشاركة العامة المجدية والشاملة للجميع، بوسائل منها إصدار توجيه رئاسي إلى جميع الكيانات المعنية، مع التأكيد مجدداً على التزامات الدولة باحترام وحماية حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛

(د) التعجيل بإنشاء آليات العدالة الانتقالية بموجب الفصل الخامس من الاتفاق المنشط - أي لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وهيئة التعويض وجبر الضرر، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان - وإنشاء برنامج مؤقت للتعويضات وتزويده بالموارد؛

(هـ) اتخاذ تدابير على وجه الاستعجال لقلب ثقافة الإفلات من العقاب، عن طريق الإسراع في محاسبة الموظفين العموميين وأفراد الأمن وغيرهم من الأفراد المتواطئين في الجرائم الخطيرة، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والهجمات ضد المدنيين، والعنف الجنسي، وأعمال الفساد، وأعمال القمع، بوسائل منها الشروع في تحقيقات وإجراءات جنائية، وعزل من يتبين أنهم متواطئون من مناصبهم؛

(و) تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين وضع النساء والفتيات والتصدي لتطبيع العنف الجنسي الموجّه ضدهن، بوسائل منها تنفيذ الالتزامات القائمة ووضع سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك بين الموظفين العموميين؛

(ز) إيلاء الأولوية لحماية المدنيين من جميع الهجمات، بما في ذلك في المواقع التي بها سكان نازحون ضعفاء، ونشر أفراد القوات الموحدة اللازمة بالتنسيق والتشاور مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ووضع سياسة واضحة بعدم التسامح إطلاقاً مع المضايقات وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين؛

(ح) وضع برنامج موثوق ومستدام لنزع السلاح يعالج شواغل المدنيين المتعلقة بانعدام الأمن ويكفل عدم إعادة توزيع الأسلحة النارية التي تم جمعها؛

(ط) تطوير نظام العدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون، بوسائل منها حماية استقلال وأمن السلطة القضائية وغيرها من الجهات الفاعلة في قطاع العدالة، وكفالة عدم التمييز ضد المرأة في جميع قطاعات نظام العدالة، وتخصيص وتعبئة الموارد الكافية لإقامة العدل؛

(ي) زيادة الموارد المخصصة للمحاكم المتنقلة والمحكمة الخاصة لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي لتمكين هذه المحاكم من معالجة الثغرات القائمة في نظام العدالة الجنائية على نطاق أوسع، واتخاذ تدابير لكفالة الاستقلال القضائي في محاكمات أفراد قوات الأمن المزعوم تورطهم في جرائم ضد المدنيين؛

(ك) تحسين الظروف في السجون، ووضع حد للإفراط في استخدام الاحتجاز في إطار الإجراءات السابقة للمحاكمة واللاحقة لها، والاحتجاز غير القانوني للمدنيين في المواقع العسكرية؛

(ل) كفالة امتثال المحاكمات، بمقتضى نظام القضاء العسكري، للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وقدرة المحاكم العسكرية على ممارسة استقلالها عن التسلسل القيادي العسكري، وإحالة القضايا المتعلقة بالضحايا أو الجناة المدنيين إلى المحاكم المدنية، على نحو ما ينص عليه قانون العقوبات وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان؛

(م) تنفيذ وقف العمل بأحكام الإعدام، وإلغاء عقوبة الإعدام، ومقاضاة مرتكبي عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛

(ن) إنفاذ الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، وإنشاء المزيد من محاكم الأحداث للنظر في قضايا الأطفال، وفقاً لقانون الطفل، وكفالة ظروف الحماية الخاصة للأطفال المعنيين بإجراءات العدالة الجنائية؛

(س) تخصيص موارد في الميزانية لتلبية احتياجات إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وكفالة التنسيق الفعال بشأن إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم، بما في ذلك الأطفال المفرج عنهم بشكل غير رسمي، كما هو الحال في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية؛

(ع) تحقيق زيادة كبيرة في مخصصات الميزانية للاستثمار في الصحة العامة والتعليم، ودفع مرتبات لائقة وفي الوقت المناسب لموظفي الخدمة المدنية، وكفالة تنفيذ المدفوعات وشفافيتها على حد سواء؛

(ف) التصدي لاستمرار الفساد وممارسة السرقة الواسعة النطاق لإيرادات البلد النفطية وغير النفطية، وهو ما يقوض بشكل كبير قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتوفير الموارد الكافية للاحتياجات العاجلة المطلوبة لتنفيذ خارطة الطريق وإنجاز عملية السلام.

113- توصي اللجنة بأن تقوم جميع القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في جنوب السودان بما يلي:

(أ) إصدار أوامر واضحة وعلنية إلى جميع أفراد القوات والميليشيات المتحالفة معها من أجل الامتثال الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومحاسبة المنتهكين وفقاً للمعايير الدولية؛

(ب) السماح بوصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب ودون عوائق إلى مناطق النزاع، ومنع الهجمات على المرافق الإنسانية ونهب المعونة، بوسائل منها محاسبة مرتكبي هذه الهجمات ومرتكبي أعمال العنف ضد موظفي الإغاثة؛

(ج) الإنهاء الفوري لتجنيد الأطفال والإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة، بما في ذلك الأفراد الذين تم تجنيدهم كأطفال، ومحاسبة مرتكبي التجنيد؛

(د) إخلاء جميع المدارس والمستشفيات وسائر البنى الأساسية المدنية على الفور؛

(هـ) كفالة عدم تمركز القوات في جوار مساكن المدنيين، ما لم يكن وجودها ضرورياً للغاية لحماية المدنيين من الهجمات.

114- توصي اللجنة بأن يقوم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والحكومات الإقليمية بما يلي:

(أ) تشجيع ودعم الحكومة، باعتبارها الجهات الضامنة للاتفاق المنشط، من أجل إنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية المتوخاة في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، بوسائل منها تقديم المساعدة على وضع الأطر السياسية والقانونية؛

(ب) اتخاذ خطوات للتصدي لغسل الأموال العامة في المنطقة انطلاقاً من جنوب السودان، وهو ما يسلب البلد الموارد اللازمة لمواجهة تحدياته الهائلة في مجال حقوق الإنسان ويقوض استثمارات الاتحاد الأفريقي في عملية السلام<sup>(15)</sup>.

115- توصي اللجنة بأن تقوم الدول الأعضاء والشركاء الدوليون بما يلي:

(أ) توفير الدعم السياسي والمالي وغيره من أشكال الدعم اللازم للحكومة والكيانات الأخرى من أجل تنفيذ الاتفاق المنشط تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك المهام ذات الأولوية التي حُددت لإتمام العملية الانتقالية، وإجراءات مكافحة الإفلات من العقاب، ودعم تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق؛

(15) انظر ورقة غرفة اجتماعات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية ذات الصلة في جنوب السودان، الفقرات 183-185.



(ب) مواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة والوكالات الإنسانية لمعالجة الأزمة الإنسانية الأليمة، والبحث في الوقت نفسه عن حلول دائمة؛

(ج) تقديم الدعم للنهوض بجهود وقدرات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا والناجين وكفالة مشاركتهم الفعالة في العمليات الانتخابية ووضع الدستور وعمليات العدالة الانتقالية في جنوب السودان.

116- توصي اللجنة بأن تقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومنظومة الأمم المتحدة في جنوب السودان بما يلي:

(أ) مواصلة تقديم الدعم لكفالة أن تظل مبادرات العودة أو إعادة التوطين مستندة بطريقة حصرية إلى المبادئ الإنسانية، بما في ذلك مبدأ "عدم الإضرار"، وإظهار العناية الشديدة بالحالات التي يرتبط فيها النزوح بالنزاع القائم على أسس إثنية ويحتاج فيها المدنيون إلى الحماية؛

(ب) مواصلة تقديم الدعم الحاسم لتطوير وتعزيز نظام العدالة، بما في ذلك إلى المحاكم المتنقلة في المناطق التي لا تستطيع فيها المحاكم الدائمة بعد استضافة محاكمات عادلة على الجرائم الخطيرة، وكفالة توافق المساعدة مع القانون الوطني والمعايير الدولية بشأن إقامة العدل.